" أطروحة الامة وبناء الدولة الحديثة "

م.د. هشام عزالدين مجيد(*)

ملخص البحث

نحاول في هذا الدراسة التعرف على أثر اطروحة الامة في بناء الدولة الحديثة، من خلال التعرف على بعض المفاهيم المتعلقة بالامة/ الدولة، وكيف تطورت العلاقة بينهما، واصبحت في حالة من الصدام تطلبت معها ايجاد حلول ناجعة لتحويل تلك العلاقة من حالة الصدام الى حالة التكامل والتفاعل للوصول الى حالة الاستقرار وتحقيق السلم الاهلي، ومن خلال توضيح بعض المسارات السياسية والاجتماعية والثقافية وضرورة ان تجد الامة لنفسها الاسس الثابتة والرصينه بتقبل المختلف الاخر (اثنياً ودينياً ومذهبياً وقومياً.. الخ) على اساس المصلحة والعيش والمصير المشترك. ومن خلال حقيقة ان لكل من الدولة والمجتمع مسؤوليات ومرتكزات اساسية عليهما الركون اليها لتفادي حالة اللاتفاعل واللاتكامل، فإن أثر الأمة في إيجاد وصياغة نمط طبيعة العلاقة التي تحكم الدولة بالمجتمع وأختيار القواعد الصحيحة في إطار دستوري يضمن سياسة الحكم الرشيد ويفعل الاسس الديمقراطية من خلال الآليات الصحيحة والفاعلة.

المقدمــة

إن واحدة من أصعب المهام التصورية والمعيارية لعصرنا الحالي، هي التفكير من جديد حول قدرة الحكومات التي تطمح ان تكون ديمقراطية، على ان تضم تنوعاً اجتماعياً وثقافياً وحتى تنوعاً قومياً ضمن اطار دولة واحدة، وتبرز الحاجة للتفكير ثانية بسبب الخلط بين الوقائع السياسية للعالم الذي نعيشه وبين محصلة معرفة سياسية قديمة موروثة، تنص المعرفة القديمة على ان الحدود الاقليمية للدولة يجب ان تتوافق مع الحدود الثقافية المحسوسة للأمة.

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

وعديدة هي المشكلات التي تواجه الراهن العربي والاسلامي بشكل خاص، الا أن مشكلة القطيعة والصدام بين السلطة والمجتمع من اهمها واخطرها، وذلك لانها تُعرض الجميع لتداعيات سلبية كبرى، وتهديدات جدية، وستبقى هذه العلاقة اسيرة العديد من الظواهر الصراعية ما دامت القطيعة قائمة، وموجبات التوتر متوفرة. وتأتي هذه الدراسة باعتبارها محاولة نظرية تستهدف فض الاشتباك بين الدولة والمجتمع وتأسيس قواعد جديدة للعلاقة بين الطرفين، تفضي الى التفاعل والتكامل والاحترام المتبادل.

فالمجتمع المتماسك ذو الوعي، ضرورة من ضرورات ارساء قواعد سياسية جديدة تنظم العلاقة بين الطرفين، كما ان الدولة الرشيدة والعادلة، ركن اساسي من اركان تحويل هذه القواعد من طابعها النظري الى رحاب الممارسة العملية واجراءات التنفيذ، وبهذا في تقديرنا تجاوز للخطيئة الحضارية الكبرى والتي تتصور علاقة احادية فقط، بمعنى ان قوة المجتمع مرهونة بضعف الدولة وقوة الدولة مرهونة بضعف المجتمع.

ولا ريب ان قطيعة الدولة والمجتمع، وتصادم خياراتهما ومشروعاتهما، من العوامل الاساسية التي تساهم في تعطيل عملية النهوض والتنمية، ذلك ان العديد من الطاقات والامكانات ستصرف في هذا المجال، بدل ان تصرف في مجال البناء والتنمية والعمران، لذلك فان من الاولويات المهمة والملحة وعلى مختلف الصعد والمستويات، هو العمل على ايجاد مصالحة تاريخية بين الدولة والمجتمع، مصالحة لا تكرس منطق الغلبة والمناكفة، وانما تؤسس لخيار التكامل، وتسعى نحو تذويب كل العوامل التي تحول دون المصالحة الحضارية بين الطرفين [1].

ان التحول نحو الديمقراطية والحرية في اي مجتمع، بحاجة الى وعي عميق بضرورتها واهمية وجودها في البناء الوطني السياسي والثقافي والحضاري، وهذا الوعي بحاجة لكي يترجم الى وقائع قائمة وحقائق مشهودة ، وان تنمية روح المسؤولية والتسامح والحقوق والكرامة، كلها عوامل تساهم في تنمية الحس الديمقراطي في المجتمع، وهنا يأتي دور النخب الثقافية في تكثيف الفعل الثقافي والاجتماعي لتحرير دينامية التحول

الديمقراطي من كوابحها ومعوقاتها الذاتية والموضوعية، حتى تاخذ الديمقراطية موقعها الاساس في تنظيم الخلافات والصراعات وضبطها، وحتى تتجه كل الجهود والطاقات نحو البناء والسلم والاندماج الاجتماعي والوطني، وتعميق موجبات العدل والمساواة والحرية.

إشكالية البحث:

إن الاشكالية التي يحاول الباحث مناقشتها في هذا البحث: تتمثل في الاجابة عن التساؤلات الآتية:

- كيف تستطيع الامة بمفهومها الحديث من المساهمة في بناء الدولة العصرية؟
- هل ان تجانس مكونات الامة الواحدة او عدم تجانسها يمثل عامل مؤثر سلباً ام ايجاباً في بناء الدولة العصرية؟

فرضية البحث

وتنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها: ان استمرار حالات التوتر بين الدولة والمجتمع سيزيد من الازمات والاخفاقات، ويحمل الجميع تداعيات خطيرة وذات طابع سلبي، وان عملية الخروج من حالات التوتر والصدام ليس مسالة بسيطة او واضحة المعالم والتفاصيل، وانما الخروج بحاجة الى تظافر كل الجهود واستمرارها في سبيل بلورة رؤية ممكنة ومتاحة للعلاقة بين الدولة والمجتمع، ولا تقع هذه الرؤية اسيرة الارث الدامي بين الطرفين، كما انها لا تسبح في فضاء المثاليات واليوتوبيات، وانما هي رؤية انسانية ممكنة، تنظم العلاقة وتزيد من مساحة التفاعل والتكامل وتحول دون انفجار نقاط التوتر بطريقة عنيفة، كما وتسعى الى تنظيم نقاط التباين وفق رؤية سليمة – حضارية وهذا المنهج هو الذي يبعد جميع الاطراف عن النزاعات العدمية المطلقة، التي لا ترى الا لونين ولا تتعاطى الا وفق منهج مع او ضد.

الاهمية:

تكمن اهمية البحث في كونه يحاول مناقشة الأشكاليات والتقاطعات التي تحدث عادة بين الامة والسلطة السياسية ممثلة بالقابضين عليها، وخاصة في العالم العربي والاسلامي، والتناقضات التي تشوب العلاقة بين الحاكم والمحكوم في البلدان العربية، ومخرجات تلك العلاقة الغير مستقرة نسبياً وأثرها على الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي، ومن ثم يحاول الباحث ان يطرح بحث المقترحات الى المختصين وصناع القرار، والتي من الممكن ان تساهم بلورة رؤية ناجعة يجعل من العلاقة ايجابية بين الطرفين لضمان الاستقرار وتحقيق السلم الاهلي.

منهجية البحث:

أعتمد الباحث في أنجازه لهذا البحث على المنهج التاريخي لأستقراء بعض السمات التي سادت العلاقة بين الامة والسلطة السياسية ممثلة بحكامها، كما اعتمدنا منهج التحليل النظمي.

الهيكلية:

تم تناول البحث في ثلاث مباحث، جاء الاول ليعرف مفهوم الامة لغة واصطلاحاً، في حين تناول المبحث الثاني مفهوم الدولة بطبيعتها وتكوينها القديم والعصري، ثم جاء المبحث الثالث ليتناول أثر الامة في بناء الدولة العصرية الحديثة للتعرف على بعض الجوانب المهمة التي من الممكن ان يجعل العلاقة بين الامة والدولة علاقة ايجابية مستقرة.

المبحث الاول

اولاً: مفهوم الامة لغوياً

لم يأت مفهوم الامة في القواميس اللغوية بمعنى واحد، وانما بمعاني متعددة، حتى ذكر ابن الانباري في كتابه " الزاهر في معاني كلمات الناس" [2]، ان الامة تنقسم في كلام العرب الى ثمانية اقسام منها: الجماعة قال تعالى (ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة من الناس) [3]، كما قال تعالى (ولئن اخرنا عنهم العذاب الى امة معدودة)[4]، وقوله تعالى : (وكذلك ما ارسلنا من قبلك في قرية من نذير إلا قال مترفوها إنا وجدنا أباؤنا على أمة)[5].

وأضافت القواميس اللغوية الاخرى ايضاً معاني وأوصاف اخرى لمفهوم الامة، فهي لدى (ابن النظير) الطريق والسبيل، وعند عبد القاهر البغدادي أنها: كل دار ظهرت فيها دعوة الاسلام من اهله بلا خفير ولا مجير ولا بذل جزية ونفذ فيها حكم المسلمين على اهل الذمة ان كان فيهم ذمي، اذن فالامة محورها الاساس هو الدين او الجماعة البشرية التي تتمحور حول دين او عقيدة، وتسعى وتعمل على تحويل هذا الدين او تلك العقيدة الى وقائع وحقائق، فيطلق على هذه الجماعة مصطلح (أمة). [6]

ومنذ انطلاقة الاسلام فقد سعى لاستيعاب القبلية عن طريق توسيعها لتشمل الامة التي يفترض ان تنمو تدريجياً لتشمل العالم، ويعتبر اعضاء القبيلة انفسهم اخوة على اساس قرابة نسبية، ويتخذ الاسلام مبدأ الاخوة القبلي منطلقاً لكنه يتجاوز اساسه البيلوجي ويوسعه ليشمل جميع اعضاء الامة، هذا التوسيع للمفاهيم يحولها الى نقيضها، فتصبح منطلقاً لتكوين جماعة واسعة قائمة على اساس انسانية شمولية بدل ان تبقى محصورة في الجماعة الضيقة لكل ما هو خارج أطارها، وبهذه الطريقة حقق الاسلام تحولا نوعياً في الواقع المجتمعي، اذ تم صهر كل العناوين الفرعية في دائرة الامة مع احترام كامل الخصوصية الذاتية وتم تأسيس الدولة والتجربة السياسية على قاعدة الامة الجديدة[7].

فالدولة الاسلامية التاريخية، لم تبنى الا بعد بناء الامة، فهي المجال الاجتماعي – الحضاري الضروري لبناء الدولة، والدولة الحقة في الاسلام هي التي تنبثق من ارادة الامة، بمعنى ان يكون قيام الدولة ووظائفها ومشروعها السياسي ليس على تناقض مع مقتضيات الشرع والمصلحة العليا للمسلمين [8]، وهذا ما يفسر لنا صمت الامام علي ابن ابي طالب (عليه السلام) عن حقوقه لمصلحة بقاء الامة واحدة – متحدة، إذ يقول " لقد علمتم اني احق الناس بها من غيري، والله لأسلمن ما سلمت أمور المسلمين ولم يكن فيها جور الا علي خاصة التماساً لاجر ذلك وفضله، وزاهداً فيما تنافستموه من زخرفة وزبرجة"[9] ، ويقول الشهيد الصدر (قدس الله سره): "إن الدولة ظاهرة إجتماعية أصيلة، في حياة الانسان، وقد نشأت هذه الظاهرة على يد الانبياء ورسالات السماء، وإتخذت صيغتها السوية، ومارست دورها السليم، في قيادة

المجتمع الانساني وتوجيهه، من خلال ما حققه الانبياء في هذا المجال في تنظيم اجتماعي قائم على اساس الحق والعدل، يستهدف الحفاظ على وحدة البشرية وتطوير نموها في مسارها الصحيح"[10] .

وإذا كان الفصل بين الخلافة والاسلام يترك الباب مفتوحاً، لاستعادة الوحدة السياسية للأمة الاسلامية بنظام غير نظام الخلافة، – في رأي ناصيف نصار– فإن الفصل بين الاسلام والدولة " يحرر الاسلام من شرط الدولة، ويحرر الدولة من شرط الاسلام"[11]، ومن رموز هذا التصور ايضاً خالد محمد خالد (الذي يرى ان الحكومة الدينية امراً فاسد، والتشريع عمل انساني، ويطالب بقومية الحكم وديمقراطية التشريع، ويعتبر الوحدة الدينية العامة رابطة ووحدة معنوية لا تحتاج الى حكومة)، ويرى طه حسين (ان السياسة شيئ والدين شيئ آخر، والامة/ الوطن صالحة كأساس للوحدة الدينية بعكس الامة / الدين، وليس بالقرآن تنظيم مجمل ولا مفصل لأمور السياسة، بل مجرد احكام اخلاقية، والاسلام دين بلا سياسة، والامة الاسلامية الموحدة سياسياً مجرد وهم)[12]

وقد عرف د.محمد عمارة الامة : أنها جماعة ثابتة من الناس لا عرقية ولا قبلية تكونت تأريخياً، لها لغة مشتركة وأرض مشتركة وحياة اقتصادية مشتركة وتكوين نفسي مشترك ينعكس في ثقافة مشتركة، فالأمة لها خمس سمات: جماعة واحدة التكوين، مستقرة، لها لغة واحدة، موجودة على رقعة من الارض لا تفصلها العوائق الطبيعية، وتمتلك الظروف المادية التي تكفل لها الحياة الاقتصادية المشتركة، وتمتلك الثقافة المشتركة التي تجسد تكويناً نفسياً مشتركاً في الاحساس بهذه السمات[13].

ثانياً: مفهوم الامة اصطلاحاً

وبالانتقال الى المجتمعات الحديثة، في الدولة المعاصرة، فما عاد في العالم في الوقت الحاضر مجتمع آحادي الدين والعرق، فأغلبية دول العالم تضم أقليات إثنية ودينية وعرقية جاءت الى المجتمعات بفعل الهجرة، او لانها تأريخياً جزء من هذه المجتمعات، كمعظم البلدان العربية التي تميزت على مر تأريخها القريب او البعيد بقدر غير عادي من التعددية الاثنية والعرقية[14].

ان ما يجب التركيز عليه، هو ان وجود الاقليات او الفرق الدينية والمذهبية والعرقية والقبلية قد لا يقود الى حدوث مشكلات وقلاقل سياسية، ففي المجتمعات التي تحوي العديد من الاقليات النشطة سياسياً واخرى مستكينة، وهناك اقليات تحاول المحافظة على خصوصيتها الثقافية والدينية، واخرى تبدو اكثر استعداداً للأندماج السياسي او الاجتماعي، بل وذات قابلية أعلى على الذوبان ووالانصهار والتخلي عن خصوصيتها وربما يمثل الجيل الثالث او الرابع واحياناً الثاني من المهاجرين اليهود لأوربا الغربية (في فرنسا وبريطانيا وغيرها)[15]، اما النخب السياسية التي ترأست السلطة في البلاد العربية، فلم تستطع ان تمحو، او ان تغير، ثقافة سياسية قامت لفترة طويلة على (مأسسة نظام الملل)، وهي السياسة التي تركت اثرها السلبي على واقع المجتمع[16].

المبحث الثاني

مفهوم الدولة

في اطار استعراضه لتطور مفهوم الدولة في الفكر الغربي، فقد عرف (كورت شيلينغ) ان الكلمة اليونانية (**polis**) كانت تعني في الاصل قلعة الرجال الاحرار القادرين على الدفاع عن انفسهم، والمواطن (**polites**) في هذه القلعة يتمتع بجميع حقوقه السياسية، ويمتلك الارض ووسائل الدفاع عنها، وكانت كلمة ناموس (**namos**) تشير الى البناء الاجتماعي الضامن للوحدة السياسية هذه ومع مرور الزمن الصبحت كلمة ناموس تشير الى (الدولة **state** او **Etate**)، وقد ارتبط مفهوم الدولة بالقانون[17]، ثم يطرح (نفس المصدر) النظريات المختلفة بشأن الدولة ذهبت احداها (حسب جوردن تشايلد) الى انها (الانشطة الزراعية لدى المجتمعات البشرية هي التي قادت الى تأسيس الدولة) اما كارل فيتفوكل فأشار الى (ان ظهور الدولة ارتبط بنشأة وإدارة أنظمة الري)، ورأى كاينيرو (ان الدولة تكونت نتيجة للتعبئة العامة من اجل التجنيد ومواجهة الغزاة)، وقال تيلي (ان الامراء الذين أسسوا أنظمة بيروقراطية في اوربا العصور الوسطى هم الذين ساندوا إنشاء تنظيمات ذات حدود جغرافية معلومة

تتمتع باستقلال ذاتي وهذه التنظيمات هي التي تطورت فيما بعد لتشكل ما أصبح يعرف بالدولة)[18].

اولاً: الدولة بمفهومها القومي والعصري

بعيدا قليلا عن اصرار الكتاب والباحثين الغربيين على ان يبدأ كل تأريخ من عهد الاغريق، بأستعراضنا لحياة الشعوب في حضارة الفراعنة وحضارة ما بين النهرين وحضارة الصين والهند وغيرها من معاصري الاغريق نجد وحسب المصدر السابق فان هذه المجتمعات كانت تتكون سياسياً من مفهوم دويلات المدن، والذي يندرج ضمن مفهوم الدولة عند الاغريق نجد بداية ان مفهوم الاخلاق التي دعا اليها فلاسفة الاغريق مثل افلاطون في مدينته الفاضلة قد ارتبط بالالتزام بقوانين الدولة المبني اصلا على العادات والتقاليد لكن ذلك لم يلبث ان انكفأ تحت وطئة الحروب الداخلية والخارجية[19].

وفي مفهوم الدولة الغربية الحديثة يعرف (جوزيف شترايز) الدولة الحديثة على انها ((تلك القوة الاجتماعية المنظمة التي تملك سلطة قوية، تعلو قانونا فوق اية جماعة داخل المجتمع، وعلى اي فرد من افراده، ولها وحدها دون (الجماعات السياسية) او (الجماعات الدينية) او (التجمعات الاقتصادية) حق القسر وطلب الطاعة على المواطنين)) ويلخص معايير ظهور الدولة الحديثة بما يلي [20]:

1. ظهور وحدات سياسية دائمة وثابتة ومستقرة جغرافياً.
2. ظهور مؤسسات دائمة وغير شخصية.
3. وجود موافقة عامة على ضرورة السلطة العليا وعلى نزعة الولاء التي تستحق لهذه السلطة من جانب رعاياها.

وبعد استقرار المفهوم في اوربا انتقل الصراع الى مرجعية هذه الدولة، هل هي الدولة الدينية الكنسية، ام هي الدولة المدنية حيث حق الامراء والحكام والملوك في حكم شعوبهم، الى ان حسم هذا الصراع في بداية القران الرابع عشر من فصل بين الصلاحيات الدولة المدنية وبين صلاحية الكنيسة الكهنوتية [21].

ان من اهم مهام الدولة في الفكر الغربي وحسب (تشارلز مونتسكيو) فانه يرى بإنها مؤسسة اجتماعية، وان الناس انما تنازلوا عن حقوقهم الطبيعية ليجدوا في هذه المؤسسة خيراً أوفر وسلامة أفضل مما كانوا يجدون في الطبيعة [22].

ويلخص (ادم سمث) مهام الدولة بحماية المواطنين من عدوان الدول الاخرى، والاشراف على تنفيذ القانون وتحقيق العدالة، والقيام بالاعمال والخدمات العامة وبمهمة التربية فيما اذا عجز الناس وتقاعسوا عن القيام بها [23]

كذلك من مهام الدولة هو المحافظة على وحدتها سواء بمواجهة الاخطار الخارجية بالدفاع عن ترابها الوطني، او بمواجهة الاخطار الداخلية التي تنشأ من خلال التناقض في تحقيق المصلحة في اطار العلاقات الاجتماعية والتي قد تصل الى حد تهديد وحدة الدولة وسلامة اراضيها [24].

كما ان من مهام الدولة الحديثة القديمة، هو السيادة على اراضيها وشعبها والتي اختلفت في العصر الحديث الى مفهوم السيادة المرنة، وهي ان الدولة ليست حرة تماماً في التعامل مع شعبها، ولكن يجب عليها مراعاة حقوق الانسان في ذلك [25].

ويأتي ذكر الدولة في الاعم الاغلب كأنها كيان موحد، نتيجة ما قد يبدو عليه فعلها من مركزية تبدو احياناً مفرطة، الا انها في الواقع حالة او ظاهرة متعددة الجوانب تختلف طبيعتها باختلاف السياقات الزمانية والمكانية ولابد لاي محاولة تبذل من اجل معرفة الدولة ودراستها ان تأخذ بالاعتبار اطارها المكاني وبعدها الزماني، فالدولة كيان لا يعمل الا في اطار مكاني محدد، على الرغم من ان سلطتها ونفوذها قد يمتدان احيانا عبر حدودها الجغرافية، البعيدة منها والقريبة، ومثل ذلك يعبر عن قوة الدولة ونفوذها، كما ان وظيفتها وتمفصل دورها في الداخل يجعلان تدخلها وتشابكها في الفضاء الاجتماعي والاقتصادي عميقاً ومعقداً كذلك، وهي انماط وعمليات من الفعل الذي تبسط به الدولة سلطتها بوساطة مؤسساتها وتنظيماتها وايديولوجيتها على الناس والمكان، كما تنظم علاقات الافراد في الدولة الحديثة بنظام حقوق وواجبات معقد لا شخصانية المنافع والمكافات وهي امور تحددها الاطر القانونية والانظمة الدستورية

التي تتحول بوساطتها مواقع الافراد في المجتمع من رعايا للحاكم الى مواطنين في الدولة، من طريق انظمة قانونية عامة لا شخصانية فيها[26].

وتقدم نماذج بعض الدول التي حل فيها " الربيع العربي" في مصر وتونس وليبيا واليمن، حالة تحول الدولة ومؤسساتها الى مصدر منافع للأفراد والجماعات الممسكين بها والقريبين منهم بفعل علاقات الدم والمصاهرة والمنفعة والدين والايديولوجيا السياسية.

وثمة من يرى ان معضلة الدولة في المنطقة العربية ان هي الا نتاج حقيقة ان العرب في الحجاز الذين تكونت بفعل غزواتهم وحروبهم الامبراطورية الاسلامية لم يعرفوا المفهوم المؤسسي للدولة الا من حيث كونه مفهوماً اجنبياً لصيقاً بالممالك الجبارة المحيطة بهم (الفرس والرومان وغيرهم) ولا يليق بالعربي الحر الخضوع لها، وان ما كان قائماً في عصورهم الاولى هو اقرب الى السلطة منها الى الدولة التي باتوا يتعرفون الى بعض تشكيلاتها المؤسسية مع قيام دولة (محمد علي باشا) في مصر في القرن التاسع عشر، غير ان الخبرة المباشرة بالدولة لم تأت اليهم الا مع خضوعهم للأستعمار الاوربي في القرنين التاسع عشر والعشرين، وهو خضوع لم يستطع اي من المجتمعات العربية في ما بعد ان يقيم او ان يستكمل فيها بناء هياكل الدولة الحديثة، وان يعمل في اطار ثقافتها واحكامها، بل الصراعات السياسية والاثنية التي ازدادت وتيرتها في المنطقة العربية مع الاحتلال الامريكي للعراق وسيل الثورات العربية الاخيرة، تدفعنا الى التساؤل عما اذا كان ذلك من نتائج اخفاقات القامة الدولة الحديثة، وفشلها في تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي، ام انه نتاج، كما يقول ابن خلدون، حقيقة " ان الاوطان الكثيرة القبائل والتي تكثر فيها العصبوية، قل ان تستحكم فيها دولة"، ام انها طبيعة بنائية تستعصي عليها الدولة، وكما يقول ابن خلدون ثانية " ان العرب ابعد الامم عن سياسة الملك والسبب في ذلك انهم اكثر بداوة من سائر الامم، وأبعد مجالاً في الفقر، وأغنى عن حاجات الاراضي وحبوبها لاعتيادهم الشظف وخشونة العيش فاستغنوا عن غيرهم فصعب انقياد بعضهم لبعض"[27].

ثانياً: عناصر الدولة القومية وسماتها

وبالنظر الى ان الدولة تنتمي الى البناء الفوقي في المجتمع، فان مكوناتها الاجتماعية والثقافية ونزعاتها السياسية تُعمر بصورة اكبر من واقعها البيئوي، فالدولة قد تتغير بتغير السياقات الاقتصادية التي توجد فيها، الا ان هذا التغير قد لا يعني بالضرورة تغيراً في قدرة القائمين عليها على العبور بها الى حالة منسقة مع واقعها الاقتصادي الجديد، بل لطالما استطاعت مكوناتها الثقافية والاجتماعية التي سبقت التحول الى تطوع واقعها الاقتصادي بصورة لا تضير كثيرا مركب القوة السائد، بل ان الثقافة السياسية الحاكمة لفضاء الدولة تعضد نزعة احتكار القوة عند القائمين عليها، وفي ظل غياب الاطر القانونية والتقاليد السياسية والفضاءات الثقافية لمسألة العدالة الاجتماعية وسيادة القانون، والفصل بين السلطات وتدوير مناصبها، فان القدرة على التحول نحو نمط تشارك في ادارة الدولة لا يبدو قريب التحقق من دون ان يسبق ذلك التحول في الاسس الثقافة الحاكمة لتوزيع القوة في المجتمع العربي، وهي اسس مازالت محكومة الى حد كبير بالمحددات التقليدية السائدة في المجتمع اي انها محكومة الى حد كبير بانتماءات الفرد الاثنية والقبلية قبل ان تكون مرتبطة بانتمائه الوطني[28]

ومن ناحية اخرى، تحدد الطبيعة الثقافية والسياسية للدولة قدرتها على تبني نهج ادماج مكوناتها المختلفة بوساطة عمليات سياسية وبرامج اقتصادية تبتدعها الدولة، فكلما اتسعت عمليات الاندماج بمستوييها السياسي والاقتصادي وشملت في ذلك المكونات الاجتماعية والثقافية المختلفة ضمن اطر قانونية لا شخصانية فيها وضاحة المعالم، استطاعت الدولة تجاوز احدى معضلات استقرارها، وربما قدرتها على الاستمرار والتكيف[29].

وتتكون الديناميات المؤسساتية في الدولة بوساطة تقاليد المجتمع الثقافية، او بالاحرى التقاليد ودرجة قابليتها على التكيف مع التغيرات، وطبيعة بيئة المجتمع السياسية وموقعه في النظام العالمي، او في اي نظام اقليمي اخر، كما تحدد درجة ارتباطات النظام الاقليمية والدولية وفي قابلية هذا المجتمع للتغير او الاقدام عليه[30].
وعند الرجوع الى طبيعة الدولة، لابد من الاخذ في الاعتبار ما يلي:

أولاً: بناء السلطة والمفاهيم التي تؤسس وفقها العدالة او تُفهم او تُمارس.
ثانياً: طبيعة القوة وبناؤها السائد وتجلياته في العمليات التنافسية وفي الصراع السياسي، وهو صراع اما ان يتأسس على اساس طبقي او عرقي او ديني، واما ان يأخذ مستويات دينية ادنى (صراع المذاهب والطوائف).
ثالثاً: العناصر التي يؤسس وفقها البناء الطبقي والاجتماعي، في المجتمع.
رابعاً: المحددات التي تحدد وفقها عضوية الافراد في التجمعات والجماعات القائمة، وهي محددات تؤثر عموماً في السياسات الكبرى المتبناة في المجتمع وفي رؤية مشكلاته وأسس مهمة في تحديد درجة تبني المجتمع مداخل محددة في الاندماج معنوية وقانونية وتواصلية.[31]

ان الدولة هي نتاج سياقات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وينشأ فيها، او عند القائمين عليها صراع في طبيعة القيم التي يجب ان تكون مددة لمسارها، فتأكيد مسالة الامن والقوة والاستقرار والسيادة في مقابل قيم العدالة والمساواة والحرية وعلى الرغم من ان بعض الافراد يعتقد بان الاخذ بالاول يكون دولة قوية ومتضخمة، الا ان مقارنة ذلك بالشق الثاني ينحو بالدولة نحو الاستقرار ويعزز شرعيتها[32]، فإخفاق الدولة السياسي، على الرغم مما قد تبدو عليه من قوة تسلطية فائقة، الا انه يقود الى اخفاقات اخرى على صعيد قدرتها على ادارة الملف الاقتصادي فضلاً عن المسالة الاجتماعية والثقافية، وهي اخفاقات تعمق من ازمة شرعيتها السياسية[33].

المبحث الثالث / علاقة الامة بالدولة

تتأثر طبيعة العلاقة التي تُنسج بين الدولة والمجتمع بدرجة تطور مؤسسات الدولة والقائمين عليها، كما تتأثر بدرجة تطور القوى الاجتماعية والسياسية في المجتمع، اي ان يملك المجتمع مصفوفة من المقومات الثقافية والسياسية والاجتماعية تجعل منه، نداً وطرفاً في دينامية صوغ العقد الاجتماعي الجديد الذي يمنع تغول الدولة وابتلاعها للمجتمع[34].

اولاً: تفاعل الامة والدولة

يقدم جويل مغدال (J. Migdal) تصنيفه للدولة القوية في مقابل الدولة الضعيفة في ضوء علاقتهما بالمجتمع، فالدولة القوية بالنسبة اليه هي ذات التغلغل في مجتمعها، وتكون قيمها السياسية والاقتصادية في مصلحة مجتمعها، اذ تعلى فيها قيم المواطنة والتضامن والثقة بين مكونات المجتمع المختلفة، كما تعلو في هذا المجتمع الروابط الافقية القائمة على القواسم الفكرية والسياسية المشتركة والمؤطرة في الاحزاب السياسية والنقابات وتنظيمات المجتمع المدني، وتتكامل فيه تنظيمات المجتمع مع الدولة في تحقيق اهداف المجتمع ومصالحه ولا يقوم الخلاف بين الدولة وهذه التنظيمات على اسس شخصية او دينية او قبلية او عرقية، وانما على اساس اختلاف طبيعة البرامج والسياسات ويربط مغدال هذه الشروط بالمجتمعات التي قطعت شوطاً على طريق الديمقراطية ، وفي المقابل، فإن الدولة الضعيفة وفق مغدال، هي العاجزة عن تنمية مجتمعها وتحقيق مصالحه، وهي في هذا تتخذ موقفاً عدائياً منه وتناهض تنظيماته المدنية واحزابه السياسية، وتنعدم الثقة بالدولة، وتنزع الدولة في هذا النموذج نحو تكريس الروابط العمودية القائمة على القبيلة والعشيرة والدين والانتماءات الاثنية الاخرى، وهو ما يكون مجتمعا ضعيفاً تتكرس فيه الاخفاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وتوزيع المنافع والخدمات في ضوء الانتماءات الفرعية، ومدى قربهم من مركز السلطة او الممسكين بها[35].

ان ضعف فاعلية النظام السياسي، او تراخيه، عن انجاز الدولة الحديثة وبنائها: اي إتمامها وتطوير مؤسساتها بما يتفق ونمو مكوناتها وجماعاتها الاجتماعية وتنوعهم، قد يتسبب بإحداث ازمة اندماج، فانخفاض الفاعلية يعني تناقص قدرة الدولة على التجاوب مع التغير في تنوع جماعاتها وتمايزهم من ناحية وتزايد مطالب هذه الجماعات كما ونوعاً من ناحية اخرى[36].

اما اليوم فعندما نتحدث عن الدولة فنحن نقصد بها في الواقع المجتمعات المنظمة في إطار دولة او قوة مركزية تتحلى بحد ما من السيادة واحتكار العنف وتستند في وجودها الى ارادة اعضاءها ومشاركتهم الفعلية، ولا تحظى بالاستقرار والسلام

والديمومة الا بفضل ما تتمتع به من شرعية قانونية وسياسية، ومن الواضح ان الدولة، من حيث هي جهاز او مؤسسات، ليست هي العنصر الاهم في الدولة الحديثة، وانما العنصر الاهم فيها هو الامة، فهي لا توجد من دونها، فاذا انحلت الامة او تفككت زالت معها الدولة من حيث هي مشروع لبناء امة او لضمان استمرارها، وتحولت الى دولة امة معلقة كما تمثل ذلك الديكتاتورية، او الى دولة سلطانية او عصبوية قائمة بفعل القهر والسيطرة بالقوة، او بالتفاهم مع البيئة الجيوسياسية او بكليهما [37].

وعندما نتحدث عن مجتمع سياسي او جماعة سياسية فنحن نقصد هنا في الواقع نوعية العقد الذي ستقوم عليه الرابطة بين الافراد والقيم التي توجههم والغايات التي تبرر اجتماعهم بل تسمح بتحقيق هذا الاجتماع واستمراره، لذلك وفي خضم مرحلة النقاش لابد من التفريق هنا بين الدولة الاسلامية وما بين الدولة الديمقراطية، ليتسنى لنا التعريف بالجماعة السياسية او المجتمع السياسي، ومعرفة الغايات والاهداف والوسائل المتبعة، فالدولة الاسلامية مفهوم يمكن ان يستقيم اذا كانت الجماعة السياسية التي نريد تكوينها ونعتقد بصلاحها هي جماعة اسلامية يشكل الاخلاص لدينها وايمانها ومطابقة سلوك كل فرد فيها مع مطالب الدين وغاياته الرئيسية، وفي هذه الحالة يكون السعي نحو الخلاص الاخروي هدفاً مسبقاً على غيره من الاهداف، ويصبح تأمين الدولة شروط تلبية الفرائض الدينية وتطبيق مبادئ الدين وظيفة السلطة العمومية والاساسية، وبالمقابل يتغير الامر اذا كانت الجماعة السياسية التي نريد تكوينها او ندافع عن فكرة تكوينها، جماعة سياسية من النوع الوطني/ المواطني الذي يتيح تعاضد افراد ينتمون الى مذاهب واديان مختلفة يجمع بينهم البحث المشترك عن مصالح مشتركة كالارتقاء بشروط حياتهم العقلية والبدنية، اي بنظام مجتمعاتهم ومنظوماتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتقنية والعلمية، شريطة اندماجهم مع حضارة عصرهم والمشاركة الايجابية والفعالة فيها، مع ترك شؤون العقيدة الدينية لضمير الافراد المؤمنين، وتحويل الدين من قاعدة للعمل السياسي او لعمل السلطة العمومية، الى اطار الحياة الخاصة الحرة التي تنتظم شؤونها باختيار اعضاءها وتفاهمهم، من دون وصاية عليهم لكنيسة او دولة[38].

ثانياً: الامة وبناء الدولة العربية

لقد حظي موضوع الدولة العربية بقدر كبير من الاهتمام، غير ان جل ما كُتب عنه، وبتأثير الاطروحة في النظرية الاجتماعية الغربية، اتجه نحو تأصيل طبيعة هذه الدولة ومعضلة شرعيتها، وفي مقابل اخرين وجودا في النظرية الخلدونية مدخلاً مهماً في فهم حقيقة ان الدولة العربية لا تزال في واقعها الاني دولة سلطانية، وقد يفسر هذا في رأيهم جل معضلاتها او بعضها، وتحديداً ما نسميه طردية علاقة السلطان (السلطة) بالعصبية (القبيلة والجماعة الاثنية) وهي ما قد يعبر عنها بمداخل وتسميات عديدة، اي ان قوة السلطة تكمن في عصبيتها (اي وحدتها القبلية والاثنية)، او كما يقول ابن خلدون " ذلك ان الرئاسة لا تكون الا بالغلب والغلب انما يكون بالعصبية كما قدمناه، فلابد في الرئاسة على القوم ان تكون من عصبية غالبة لعصبياتهم واحدة". ولذا فان الدولة العربية، وبفعل جذورها التاريخية ونتيجة تعقيدات تحول مكوناتها، بقيت تمثل للبعض " غنيمة" من يصل اليها يبقى منافعها عليه (كجماعة) دون الاخرين، اي ان الثقافة السياسية للدولة العربية، وبفعل ارثها التاريخي ونخبها السياسية التقليدية او المحدثة، هي ثقافة قائمة على احتكار المنافع والمزايا التي توفرها الدولة للقائمين عليها او الممسكين بها وهي ان الدولة العربية وبفعل طبيعتها الغنائمية دولة اقصائية، يحتكر من يصل الى سدتها جميع منافعها او جلها، ما دفع بذلك الى ان تتسم علاقتها بالمجتمع بقدر غير عادي من الشراسة والتسيد، او كما يسميها نزيه الايوبي " الدولة الضاربة" في علاقتها الشرسة بمجتمعها، غير انها دولة ضعيفة على نحو يدعو للأسى على الرغم من امتلاكها بيروقراطيات ضخمة وجيوشاً جرارة وسجوناً قاسية وعيوناً ثاقبة[39]

ان عدم التمييز بين مفهوم الامة بالمعنى الديني والمعنى السياسي هو الذي يمنع من ادراك ان الحديث عن اكثرية واقلية دينيتين، حتى في اطار الدفاع عن مبدأ المساواة، لا معنى له في اطار المفهوم الوطني للدولة، اذ متى ما طبقت فكرة الامة بمعناها الحديث الذي يجعل منها التجسيد السياسي لارادة اعضائها، بصرف النظر عن

اصلهم ودينهم، تساوى افرادها امام القانون، واصبحوا شركاء متساوين في مشروع او شركة واحدة هي الدولة، ومنتمين لقانون هو ثمرة اختيارهم وارادتهم الحرة.

وهذا يعني ان المطلوب ليس الفصل بين الدين والسياسة كما يشاع خطأ، وانما المطلوب هو الوعي بالفرق بين مهام الانتماء لجماعة دينية، وواجبات العمل في أطار الجماعة السياسية، اي التمييز في علاقات الافراد في ما بينهم بين ولاءاتهم الدينية او الفلسفية وبين انتمائهم الوطني، وعدم الخلط بين ما يجمع المؤمن باخيه المؤمن من الدين نفسه، وما يجمع المواطن بشريكه المواطن في البلد والدولة نفسها، بصرف النظر عن دينه وخارج اطار الدين، وهذا يعني ان تتسع ذهنية الفرد لان يكون في الوقت نفسه اخاً في جماعة دينية ومواطناً في دولة معينة تحكمها قوانين مصوغة ومصوت عليها من قبل جميع اعضاء الجماعة او الرابطة السياسية.

ان اغلب الدول الديمقراطية المستقرة لديها درجة من التنوع الثقافي، وعليه ومن اجل اغراض المقارنة يمكننا القول انه يمكن تقسيم الدول على ثلاث فئات واسعة [40]:

1. دول تحتوي على تنوع ثقافي قوي، منها ما هو اقليمي وتديرها مجموعات هامة مع زعماء يطالبون بالاستقلال باسم القومية وحق تقرير المصير، ومن امثلة هذه الفئة (كندا بسبب الكيبك، واسبانيا بسبب اقليمي الباسك وكاتالونيا، وبلجيكا بسبب فلاندورز، والهند بسبب وادي كشمير، وحركة رافيديان الانفصالية في جنوب الهند تقوي اتجاه التعدد القومي في الحكومة الهندية).
2. دول فيها تنوع ثقافي كبير، ولكن هذا التنوع غير منظم تقوم بتوجيهه جماعات اقليمية وسياسية تقوم بتعبئة المطالب القومية من اجل الاستقلال، ومن امثلتها (سويسرا والولايات المتحدة فهي متنوعة ثقافياً ومتعددة القوميات ولكن لا يوجد فيهما اي مجموعات اقليمية مطالبة بالاستقلال).
3. دول يكون فيها المجتمع متجانس بما يكفي ثقافياً ليعتبر نفسه امة تسيطر على الدولة ولا توجد اي مجموعات اخرى قد تقدم مثل هذه الادعاءات، ومن امثلتها (اليابان والبرتغال وأغلب الدول الاسكندنافية).

إن بناء الدولة الامة يُعد من اهم منجزات الحكومات التي سعت اليها، ففرنسا وبعد الثورة الفرنسية وصولاً الى القرن التاسع عشر، قد سعت الى تبني عدة سياسات مكرسة لأيجاد دولة امة موحدة يتمتع فيها جميع المواطنين الفرنسيين بهوية ثقافية وسياسية واحدة، وكان من اهم تلك السياسات هو تبني اللغة الفرنسية لكي تكون اللغة الوحيدة المقبولة في مؤسسات الدولة، ناهيك عن نفور الدولة من الاليات السياسية التي تسمح بالاعتراف بـ او التعبير عن اي اختلافات في الثقافة الاقليمية، لدى بناة الدولة القومية الفرنسية، حيث كانت تُعد الدعوة الى الفيدرالية جريمة عظمى، وكانت المدارس تدرس نفس المناهج في ارجاء فرنسا، كما تبنت التجنيد العام بغية خلق هوية فرنسية مشتركة وبناء دولة تستوعب الجميع[41].

ويعد دور المثقفين او (الانتلجنسيا) في اي مجتمع، دوراً محوريا في طبيعة تغيير وموائمة العلاقة بين المجتمع والدولة، حسب الاعتبارات الزمانية والمكانية، ومن الجدير بالذكر استذكار دور المثقفين في اغلب الثورات والمتغيرات التي حصلت في العديد من بلدان العالم، ومن امثلتها التجربة الصينية ودور المثقفين والمتنورين فيها منذ العام 1975، والتجربة الايرانية في اثناء الثورة الدستورية في العام 1905، حيث ان هناك نقطة جديرة بالاهتمام، انعكست في تفكير مثقفي تلك الحقبة تمثلت بوعيهم المبكر لحسابات القوى على الساحة الايرانية، ففي بيئة تسيطر عليها عقلية غيبية محافظة ومنغمسة بمشاعر دينية حازمة، ما كان لمثقفين ان يجدوا سبيلاً للتنفيس عن افكار ومفاهيم ذات طابع غربي، وان يحرزا فرصاً معقولة لكسب الاوساط الجماهيرية، دون ان تتلفع تلك الافكار والمفاهيم برداء الدين، لذلك عملوا على تغطية تلك الافكار بغطاء ديني واحاديث شريفة ونصوص قرانية، وقد اعترف مالكوم بهذه الحقيقة في محاضرة له حول الحضارة الفارسية في لندن[42].

الخاتمة

ان المعضلة الاساسية التي تواجه الساسة والدولة، وخاصة في المنطقة العربية والاسلامية، وذلك بفعل اشتعال حرب مؤطرة بأطر الاديان والطوائف والمذاهب، هي ان الساسة بوصفهم افراداً وتنظيمات سياسية غالباً ما توظف من خلالها العصبويات

الدينية والقبلية والجهوية العرقية لتحقيق مكاسب سياسية، اي قدرة السياسيين على احداث انفصال بين " ممارسة الشعائر الدينية" في الحياة الخاصة او في الفضاء العام وممارسة العمل السياسي، ما قد يعتبر مدخلاً مهماً في تحييد تأثير الجانب الايماني للفرد في مواقفه او قراراته السياسية، ومن ثم بناء مواقف من الاخر الديني او الاثني: المحلي او الخارجي، لا تتأثر بتلك الموجهات الثقافية التي يحملها الفرد الى موقعه او الى تنظيمه السياسي، كما ان من دون محاولة الحد من تأثير هذه النزعات، عن طريق ما يسميه هابرماس " الغربلة المؤسساتية "، فان احتمالية تأثر الدولة: في سياساتها وبرامجها القانونية بالنزعات العصبوية والفرعيات الاخرى، للأغلبية الحاكمة، او بتأثير الشارع او قواه السياسية ذات التوجهات الغير وطنية، سيبقى قائماً، ونعتقد ان معضلة الدولة العربية لا تنتهي، كما يعتقد بفصل الانتماءات الفرعية عن السياسة فحسب، وانما بالقدرة على احداث طلاق في الدولة من جميع النزعات والعصبويات الدينية والقبلية والمذهبية والطائفية والعرقية، ومن دون ذلك سيبقى النظر دائماً الى السلطة بأنها: بمنافعها وامتيازاتها، لمن غلب، كما ان غياب رادع عقابي قانوني لاي فعل تمييزي يجعله فعلاً مباحاً لمن هو في موقع القوة، فهناك دائماً رغبة عند الفرد/ الافراد في حصر المنافع في الاطر القريبة: العائلة والقبيلة والطائفة، وحجبها عن الاخر البعيد لاسباب سابقة الذكر، فبعض الناس لاسباب تاريخية او ثقافية لا ينظر الى الدولة على انها مؤسسة لادارة المجتمع وانما هي قناة لتحقيق المنافع والامتيازات.

ومن ناحية اخرى، ينزع اغلب النخب السياسية الحاكمة في المنطقة العربية باختلاف الفضاء السياسي والثقافي الحاكم لها (قومي، اشتراكي، شمولي، ليبرالي، قبلي، اسلاموي) وبفعل الموجهات الثقافية الحاكمة لسلوكها السياسي، نحو تبني مواقف او سياسات اقصائية للمختلف معها، فالموقف التي تبنته الانظمة العربية ذات النزوع القومي او الاسلاموي من الاقليات العرقية الاخرى، كما في الحالتين العراقيتين السابقة واللاحقة للأحتلال، وكما شهدناها في الحالات السورية والسودانية والجزائرية واليمنية والليبية وغيرها، فقد نزعت الى حصر مصادر القوة ومنافع الحكم او جلها في اطار الدوائر المتماثلة، او تلك المتسقة معها، اكثر من تشاركها مع الجماعات المختلفة او

المتناقضة معها[43]، ولم تختلف الجماعات الاسلاموية التي جاءت الى الحكم في مصر وتونس في نزوعها نحو الاستئثار بالسلطة واقصاء المختلف او تحييده.

وعموماً فقد خلفت هذه الانماط من السياسات الاستبعادية الفئات والجماعات غير المتماثلة خارج دائرة القوة والمنفعة، وينجم عن تلك السياسات عادة تنامي ما قد يسمى (الشعور الجمعي) بالاضطهاد والمظلومية، وربما تؤدي مثل هذه السياسات اذا ما وقعت على مجموعة محدد: عرقية او دينية او قبلية، الى تضخيم ما يسمى بـ (بالتضامنية الهوياتية)، اي التعاضد في ما بين اصحاب الهوية الواحدة في مواجهة الصحاب الهويات الاخرى، وغالبا ما تتحول مطالبات الجماعات الاجتماعية الى مطالب سياسية، قد تتجاوز مطلب تحقيق العدالة الاجتماعية او المساواة امام القانون، الى مطالب ذات صبغة استقلالية عن الدولة الواحد، كما في الحالات الكرية العراقية، والمسيحية السودانية كراد سورية وحالات اخرى.

وقد رافق اخفاق الدولة العربية في تبني حلو لمشكلات علاقتها بمجتمعها في الداخل، اتهام الغرب الدائم والقوى الرأسمالية والصهيونية في استثمار التنوع الاثني العربي لاضعاف ما يسمى في الادبيات الرسمية (الجبهة الداخلية)، بل ان كثيرا من الدراسات يشير الى انه اذا ما اعتبرت التبعية الاقتصادية للخارج شرطاً لاحداث حالة التفكك، فان الشروط الداخلية الكافية لاستكمال هذه الحال تتطلب اوضاعاً طائفية او اثنية في البلدان المتحولة، ولاسيما في تلك التي تعتمد الحلول السياسية التي تفترض وجود سياة هوية احادية البُعد، ووفقاً لهذا المنهج، فانها تعمل على تجميد الصراعات الطائفية والاثنية بدلاً من محاولة ايجاد الحلول الجذرية الملائمة لتجاوز هذه التناقضات.

ان العلاقة المطلوبة بين الدولة والامة، السلطة والمجتمع، لا تتأتى من مجرد القناعات الفكرية بضرورة تطوير العلاقة وتحسين آلياتها وميكانيزماتها، وانما هي بحاجة الى ضروب الممارسة والجهود المتواصلة، التي تؤسس لوقائع جديدة، سياسية ومجتمعية، ثقافية ونفسية، تدفع باتجاه الخيارات الحضارية المطلوبة للعلاقة بين الطرفين، وهذه العملية بحاجة الى خلق وصناعة، رعاية واحتضان، مبادرة وتطلع بعيد الافق، وخروج

عن السائد الاجتماعي والسياسي، وتنمية مستديمة لكل البؤر التي تعيد صياغة مفهوم القوة بنسق حضاري، والانخراط الجاد في بناء اسس الثقة المتبادلة ووقائع المصالحة الحضارية والسياسية، وتعد هذه هي الخطوة الاولى في مشروع اعادة صياغة الحياة السياسية وفق مرتكزات جديدة وقواعد مدنية وحضارية، تتجاوز كل الاخفاقات السالفة، وتؤسس لنمط جديد من العلاقة، تأخذ في الاعتبار كل المتغيرات والتحولات والتطلعات والطموحات، والنسق الحضاري الذاتي والمكتسبات الانسانية المتواصلة.

إن المعطيات التي تكونت في إطارها الدولة العربية الحديثة منذ الحرب العالمية الثانية حتى الان، والقنوات التي جرى في ظلها تكوين نخبها السياسية وصعودها، فضلاً عن ضعف عنصر شرعيتها او تلاشيه، دفع بها لتدعيم هيمنتها على المجتمع، لا لتثبيت ممارسات منسقة مع انماط الحكم الرشيد، فجزء من إخفاقات بناء الدولة الحديثة لم يتمثل في تسلط الدولة وضعف شرعيتها فحسب، وانما تمثل في ممارستها الاستبعادية التي كانت دوماً احد مصادر اختلال الدولة وعدم استقرارها، وتعد اولى خطوات الحكم الرشيد ومداخله هي العمل على إعادة الدولة الى المجتمع وادماج مكوناته في الدولة، باحداث تغيير في الاسس التي وزعت وتوزع في اطارها حصص القوة في المجتمع ليكون مدخلها عنصر المواطنة الذي يكون لجميع رعايا الدولة في اطاره حقوق وواجبات متساوية في النصوص والممارسة.[44]

التوصيات:

خلاصة القول هي:

اولاً : ان اثر الامة في بناء الدولة ينبع من رغبة الامة اولاً في التحول والتغيير، ورغبة الاشتراك في القرار والثروة، ما يقود بدوره الى تثبيت شرعية حديثة اطلق عليها هبرماس " الشرعنة المعلمنة" (**Secular Legitimation**)، وبغض النظر عن التسمية، فان اي تحول حقيقي جاد نحو الديمقراطية يقود الى مسألتين رئيستين هما:

أ. تساوي الحقوق السياسية والمدنية لجميع المواطنين على اختلافاتهم الاثنية والعرقية والقبلية في النصوص والممارسة.

ب. ان ولوج طريق الديمقراطية يقود الى تطور معرفي على درجة كبيرة من الاهمية، من حيث التحول المدني للدولة، ما يقود الى تحول اخر مهم فيها، وهو ان الدولة بممارستها القائمة على العدالة الاجتماعية وسيادة القانون والمساواة والفصل بين السلطات والقبول بتداول السلطة، تعبد الطريق دائماً، الى ان تتبنى المخارج العقلانية لمشكلاتها [45]، وهذا في حد ذاته يفسر لنا سبب افتقار الدولة العربية الى العقلانية في الجانب الاكبر من قراراتها، او بالاحرى يفسر جميع الاخفاقات الدولة العربية بالتحديد، إذ ان الديمقراطية ليست ثمرة تقطف او نظاماً جاهزاً يقام في لحظة يحددها حاسب الكتروني، انها معركة اجتماعية وسياسية طويلة ومستمرة لا تنتهي، تواكب تطور المجتمعات وتتقدم مفاهيمها ونظمها مع تقدمها.

ثانياً: إن التحدي الذي يواجه جل المجتمعات العربية، ان تلك التي استطاعت ان تتخلص من حكوماتها التسلطية، ام تلك التي هي في الطريق نحو تحقيق ذلك، ام تلك التي مازالت تراوح في مكانها، ليس قدرتها على العبور نحو الديمقراطية فحسب، وانما ايضاً في القدرة على التخلص من الطبيعة التسلطية للحكم، وهي ثقافة قد تكون قادرة على اعادة انتاج النمط التسلطي في الحكم، ولو كان ذلك على يد المعارضة التي هي – كما يبدو في اغلب الحالات العربية– غير قادرة على التخلص من ارث الثقافة السياسية السابقة التي هي جزء منه، وهي انظمة قد يكون اقصى قدراتها انتاج ما يسميه ليفتسكي(**Steven Levitsky**) "التسلطية التنافسية"، فهي ديمقراطية من حيث اجراءاتها، الا انها تسلطية من حيث تحكم النظام في مدخلاتها ومخرجاتها، وهي صورة لبعض الانظمة التي انتجها ربيعا اوربا الشرقية وروسيا.

فالتغير السياسي الي حدث في العراق كنموذج، وبفعل التدخل الاميركي لم يقُد الى الديمقراطية الموعودة، على الرغم من مرور اكثر من عقد من الزمان عليه، بل ان الدستور العراقي الذي صيغ في اثناء الاحتلال الامريكي للعراق بدا مكرساً للطبيعة الطائفية للدولة من ناحية، وتاركاً الباب مفتوحاً امام ما يمكن تسميته بأسلمة الدولة من ناحية اخرى، كما ان القوى ذات التأثير في الانتخابات هي قوى ذات طبيعة ثنائية، اكانت قوى اسلامية شيعية ام سنية ام قوى كردية، اي انها ديمقراطية اعادة انتاج ما هو

قائم من علاقات تقليدية قائمة على الطائفية والقبيلة والعشيرة، من خلال صناديق الاقتراع وعمليات انتخابية تتصف بقدر من النزاهة[46].

فقد فهمت اغلب القوى الدينية في المنطقة ومنها العراق الديمقراطية، على انها نظام يشق المجتمع عمودياً على اساس الهويات الفرعية (الدينية والمذهبية والعرقية والعشائرية وغيرها) وإن جاءت وفق تنظيمات حداثوية، كالاحزاب ومنظمات المجتمع المدني، في حين ان الديمقراطية هي نظام افقي يقوم على المنظمات الحزبية والمختلفة في الرؤى والافكار والبرامج والسياسات لا في المعتقدات الدينية والاصول القبلية والعرقية والعشائرية.

[1] – محمد محفوظ، الامة والدولة – من القطيعة الى المصالحة لبناء المستقبل–، المركز الثقافي العربي، بيروت/ لبنان، ط 1، 2000، ص 8–9.

[2] – رضوان السيد ، الامة والجماعة والسلطة، دراسات في الفكر السياسي العربي الاسلامي، بيروت، دار إقرا، 1984، ص 43–44.

[3] – سورة القصص، الاية (23).

[4] – سورة هود، الاية (8).

[5] – سورة الزخرف، الاية (23).

[6] – احمد بعلبكي واخرون، الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الجزء الاول، 1989، ص 143.

[7] – الفضل شلق، الامة والدولة، جدليات الجماعة والسلطة في المجال العربي الاسلامي، دار المنتخب العربي، بيروت، 1993، ص 200–201.

[8] – محمد مهدي شمس الدين، في الاجتماع السياسي الاسلامي، المجتمع السياسي الاسلامي محاولة تأصيل فقهي وتاريخي، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، بيروت، 1992، ص 77.

[9] – محمد جواد مغنية، في ظلال نهج البلاغة، محاولة لفهم جديد، الجزء الاول، خطبة 73، دار العلم للملايين، 1972، ص 360.

[10] – محمد باقر الصدر، الاسلام يقود الحياة، دار التعارف، بلا سنة طبع، بيروت، ص 10.

[11] – محمود محمد شاكر، رسالة الى الطريق الى ثقافتنا، القاهرة، دار الهلال، 1991، ص 67.

[12] – د. السيد عمر، حول مفهوم الامة في قرن: نقد تراكمي مقارن، انظر الرابط:

http://www.hadaracenter.com/pdfs

[13] – محمد عمارة، الامة العربية وقضية الوحدة، بيروت، دار الوحدة للطباعة والنشر، 1405هـ ، ص 62–63.

[14] – غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص 72.

[15] – جون هيلز واخ، الاستبعاد الاجتماعي، ترجمة محمد الجواهري، سلسلة عالم المعرفة، العدد (344) ، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والاداب، 2007، ص 11.

[16] – غسان سلامة، مصدر سبق ذكره، ص 72.

[17] – ابراهيم خليل العلاف، الدولة في الفكر الغربي الحديث، مركز الحوار المتمدن، العدد (2205)، 2008، ص 25.

[18] – ابراهيم خليل العلاف، المصدر السابق نفسه، ص 26–28.

[19] – نازلي اسماعيل حسين، الشعب والتاريخ، دار المعارف، القاهرة، 1976، ص 88.

[20] – ابراهيم خليل العلاف، مصدر سبق ذكره، ص 29.

[21] – نازلي اسماعيل حسين، مصدر سبق ذكره، ص 90.

[22] – ابراهيم خليل العلاف، مصدر سبق ذكره، ص 31.

[23] – حسين الكعبي، نمو الفكر الاجتماعي، المكتبة العصرية، بغداد، 1964، ص 122.

[24] – كامل الزهيري، الدولة، موسوعة الهلال، القاهرة، 1970، ص 220.

[25] – ابراهيم خليل العلاف، مصدر سبق ذكره، ص 33.

[26] – David Held, State and Societies (Oxford Open University Press, 1983), p. 11.

[27] – محمد جابر الانصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية، مدخل الى اعادة فهم الواقع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص 82.

[28] – باقر سلمان، الدولة العربية بين اخفاقات البناء وتعطل الاندماج،

[29] – مجموعة مؤلفين، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والامة في الوطن العربي،

[30] – Ali Kazancigil, State in Global Perspective (Paris: Gower Pub Co. & UNESCO, 1986), p 20.

[31] – المصدر السابق نفسه ص 21.

[32] – مي مجيب عبد المنعم مسعد، الاقباط ومطالبهم في مصر بين التضمين والاستبعاد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص 79.

[33] – Raymond Plant, Jurgen Habernas and the Idea of Legitimation, European Journal of Political Research, Vol. 10, Issue 4 (1982), P. 342.

[34] مي مجيب عبد المنعم مسعد، مصدر سبق ذكره، ص 96.

[35] – مي مجيب عبد المنعم مسعد، مصدر سبق ذكره، ص 92–94.

[36] – عادل مجاهد الشرجبي، ازمة عجز الدولة وخطر انهيارها: حالة اليمن، في : ازمة الدولة في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مركز كارنيغي للشرق الاوسط والجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص 294.

[37] – معتز الخطيب، مازق الدولة بين الاسلاميين والليبراليين، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط 1، 2010، ص 39.

[38] – معتز الخطيب، المصدر السابق نفسه، ص 40–41.

[39] – نزيه ن. الايوبي، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الاوسط، ترجمة امجد حسين، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2010، ص 25.

[40] – الفريد ستيبان، جوان ج، لينز، يوحندرا ياداف، بروز الدولة الامم، مجلة المشكاة بالاتفاق مع مجلة "Journal of Democracy"، تموز 2010، المجلد 21، العدد 3، ص 3.

[41] – الفريد ستيبان، مصدر سبق ذكره، ص 4.

[] – الانتلجنسيا: بدأ تداول هذا المصطلح منذ اواخر القرن التاسع عشر، وهو مشتق في الاصل من الكلمة اللاتينية **intelligence** والتي تعني الموهوب والقدير والفاهم والعليم، وتطلق ايضاً على فئة اجتماعية تتألف من أناس يمارسون نشاطاً فكرياً في مهنهم، ومنهم رجال العلم والفن والمهندسون والتكنيكيون والاطباء والمحامون والمعلمون والجزء الاكبر من الموظفين، ويرتبط بنشاطاتها التطور في مجالات العلم والفكر والثقافة، وقد استخدمت الكلمة لاول مرة في روسيا خلال القرن التاسع عشر للدلالة على الذين تلقوا تعليماً جامعياً يؤهلهم بالمهن الفنية العليا، كما ان بدايات ظهور هذه الفئة الاجتماعية المهمة قديمة جداً تعود الى المرحلة التي انفصل فيها العمل الفكري عن العمل الجسماني او اليدوي، ولما كان كل وضع تاريخي جديد لابد ان يخلق ثقافة جديدة له، فمعنى ذلك ان كل مجتمع وجد له مثقفين او في الاقل كان له مثقفون بدائيون، فقد كان السحرة والمنجمون ورجال الاكليروس في اوربا والبراهما في الهند في العهود السابقة يُعدون من مثقفي مجتمعاتهم. للمزيد ينظر: ب. ن بونوماريوف، القاموس السياسي، ترجمة واعداد عبد الرزاق الصافي، ط 2، بغداد، **1974**، ص **75**، وفي : كمال مظهر احمد، صفحات من تاريخ العراق، دراسات تحليلية، بغداد، **1987**، ص **3**

[42] – د. فرح صابر، المثقفون الايرانيون من التأسيس الى الثورة– الثورة الدستورية في ايران أنموذجاً، مؤسسة الصفاء للمطبوعات، ط **1**، بيروت/ لبنان، **2011**، ص **85**.

[] – يورغن هابرماس: فيلسوف وعالم اجتماع الماني معاصر ولد في العام (**1929**)، يعتبر من اهم علماء الاجتماع والسياسة في عالمنا المعاصر، ولد في المانيا ومازال يعيش في المانيا ويعتبر من اهم منظري مدرسة فرانكفورت النقدية وله اكثر من خمسين مؤلفا يتحدث عن مواضيع عديدة في الفلسفة وعلم الاجتماع وهو صاحب نظرية الفعل التواصلي، يعتبر هابرماس هو الفيلسوف الوحيد الذي فرض نفسه على المشهد السياسي والثقافي في المانيا ك (فيلسوف الجمهورية الالمانية الجديدة) وفقاً لتعبير وزير الخارجية الالماني (يوشكا فيشر) وذلك منذ اكثر من خمسين عام. للمزيد انظر:

https://ar.wikipedia.org

[43] **– Habermas, Jürgen, Religion and the Public Sphere.**

[44] – باقر سلمان النجار، الدولة العربية بين اخفاقات البناء وتعطل الاندماج، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت – لبنان، ط **1**، **2012**، ص **51**.

[45] – احمد عوض الرحمون، الدولة الوطنية المعاصرة: ازمة الاندماج والتفكك، بيروت، مركز درسات الوحدة العربية، **2008**، ص **33**.

[46] **– Tariq Ismael and Jacqueline Ismael, Government and Political of the Contemporary Middle East, London: Rutledge, 2011, pp., 217–218.**